القول المفصّل في الحديث المعلل

دكتور

حسن أحمد حسن واكد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

في كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

من ٢٤٨٥ إلى ٢٥٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

(النساء : ١١٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران : ١٠٢) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء : ١) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب : ٧٠- ٧١) .

اللهم صلّ وسلم وبارك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك ، وعلى آله وأصحابه والتابعين أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك الكريم ومتقبلاً ، ولا تجعل للشيطان فيه حظاً ولا نصيباً يا رب العالمين .

أما بعد ؛

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

لاشك أن الإسلام هو الرسالة الخالدة من الله تعالى إلى الناس ، وستبقى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وهذه الرسالة الخالدة جاءت بمنهج رباني يحمل للبشرية السعادة والخلاص ، ويأخذ بيدها من براثن الشرك والضلال إلى نور الهدى والإيمان ، ولا عجب فهذا حكم الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة : ٥٠) .

ولكن الكثير من البشرية اليوم قد ضل الطريق ، وانحرف عن منهج الإسلام ، فعاشوا حياهم أسوأ ما تكون الحياة من فقر وضنك ومرض وهزيمة ، وتركوا أخلاق الإسلام وآدابه وتعاليمه وراء ظهورهم .

ولاشك أن ما تعيشه البشرية اليوم من خوف على النفس، والفتقاد للأمن والأمان، وهتك للأعراض، وانتهاك للحرمات، وتفش للظلم، والقتل والدمار، والتخريب، كل ذلك وغيره نتيجة طبيعية لنواميس الله الكونية ، وصدق الله إذ يقول : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل : ١١٢) .

وعليه فإن النجاة كل النجاة ، والفلاح كل الفلاح ، والسعادة كل السعادة ، في اتباع المنهج الرباني ، منهج الله ﷻ ، والتمسك به ، والتأدب بآدابه ، والتخلق بأخلاقه، والتأسي بالنبي ﷺ في كل ما يصدر عنه من قول أو فعل أو تقرير ، وبغير المنهج الرباني ، وبغير التأسي بالنبي ﷺ فستظل الأمة في غيّها وضلالها ، وسيعيش الناس معيشة الضنك والقلق

والحرمان في الدنيا ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة : ٨٥) .

والقرآن الكريم هو كتاب الله ﷻ ، وهو المصدر الأول للتشريع الإسلامي ، والسنة النبوية هي المصدر الثاني – بعد القرآن – للتشريع الإسلامي .

والله تعالى أعطى للسنة النبوية من القداسة والمكانة مثل ما أعطى للقرآن الكريم وذلك في أمور كثيرة ، منها :

أن السنة وحي من عند الله تعالى كما أن القرآن وحي من عند الله تعالى، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ (النجم : ٣ - ٤) .

والسنة واجبة الإتباع ، فالله ﷻ أمرنا بطاعة نبيه ﷺ ، وجعل طاعة نبيه مستقلة ، قال تعالى : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ (النساء : ٨٠) .

وقال أيضاً : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء : ٥٩) .

والله ﷻ أمرنا بأخذ كل ما جاء به النبي ﷺ ، وترك كل ما نهى عنه النبي ﷺ ، قال تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ (الحشر : ٧) .

والنبي ﷺ حذر من أولئك الذين يفرقون بين القرآن والسنة ، فيأخذون بما جاء به القرآن ، ويتركون السنة ولا يأخذون بما فيها ، فيروى لنا الصحابي الجليل المقدام بن معدي كرب عن النبي ﷺ أنه قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته ، يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يَقْروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه »[1] .

ومن هنا نعلم أن السنة لها أهمية عند المسلمين ، ففوق أنها هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم ، فهي المقيدة لمطلقه ، والموضحة لمشكله ، والمفصلة لمجمله ، والمخصصة لعامه .

والسلف الصالح عرف للسنة قيمتها ومكانتها وأهميتها ، فحفظوها في صدورهم ، وساروا عليها في حياتهم ، ودافعوا عنها ، وجاء من بعدهم خلف ساروا على درب السلف ، فاهتموا بها أيضاً ، وساروا عليها ، ودافعوا عنها ، وتأدبوا بآدابها .

إلا أن أعداء الإسلام قد أفزعهم أن يبقى صرح هذا الدين شامخاً فأرادوا أن يقوضوا دعائم هذا الدين ، فعمدوا إلى الدس والتحريف والوضع في السنة النبوية ، لأنهم لم يستطيعوا النيل من القرآن الكريم ، فوجهوا سهامهم إلى سنة النبي ﷺ .

ولكن الله سبحانه وتعالى قيض لهذه السنة من يدافع عنها ويعتني بها ، وتتجلى هذه العناية في الحرص على نقلها وروايتها ، والتثبت من صحتها وصدق نسبتها إلى النبي ﷺ وظهر هذا الاهتمام وهذه العناية في أن الله تعالى سخر من يعمل للسنة فنتج عن ذلك أنها

---

(1) أخرجه أبو داود في كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ٤/ ١٩٩ رقم ٤٦٠٤ . والترمذي في كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ ٥/ ٣٨ رقم ٢٦٦٤ ، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وابن ماجة في المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه ١/ ٦ رقم ١٢ . والدارمي في المقدمة ، باب السنة قاضية على كتاب الله ١/ ١٤٤ . وأحمد في المسند ٤/ ١٣٠ ، ١٣١ / ١٣٢ .

انقسمت إلى قسمين ، قسم اعتنى بالنقل والرواية ، وقسم اعتنى بالتمحيص والدراية ، ولا يستغنى قسم عن قسم ، وذلك لأن الأحاديث لابد منها لمعرفة هذا الدين وأحكامه ، وهذه الأحاديث لا يعمل بها إلا إذا ثبتت وعلم أنها مما ورد عن النبي ﷺ ، وثبوت هذه الأحاديث وصدق نسبتها إلى النبي ﷺ إنما يكون بمعرفة القواعد التي وضعها علماء هذا الشأن ، فبمعرفة هذه القواعد وتطبيقها نعلم صحة الحديث من ضعفه أو وضعه .

وكان من ثمرات جهود العلماء في هذا الشأن أن وضعوا القواعد التي يتميز بها المقبول من المردود ، وتعرف تلك القواعد باسم " مصطلح الحديث " أو " قواعد أصول الحديث " أو " علوم الحديث " .

ومن خلال تطبيق الباحث لهذه القواعد التي وضعها علماء هذا الشأن ، يستطيع أن يقف على المقبول والمردود من الأحاديث ، فيعمل بالمقبول ، ويترك المردود .

ومن ثم كان لابد لكل باحث مشتغل بعلوم الدين أن يتعلم هذه القواعد لأنها متصلة بالمصدر الثاني من مصادر التشريع ، ألا وهو السنة ، فهي عدة المفسر والفقيه ، والداعي والناصح ، والعالم والمؤمن ، وهي بيان للقرآن ، وبلاغ للشريعة ، ونصيحة للأمة .

ولقد منّ الله عليّ بأن أكون من المشتغلين بالسنة ، والداعين لها ، والعاملين على حفظها وعدم ضياعها ، فأردت أن أسهم في هذا الموضوع فتحدثت عن مبحث من مباحث مصطلح الحديث ، ألا وهو الحديث المعلل ، وسميته " القول المفصّل في الحديث المعلل " وذلك بأسلوب بعيد عن التعقيد ، وراعيت سهولة العبارة، ودقة اللفظ ، ووضوح المعنى ، وتأصيل المعلومة ، وتجنبت الإطناب الممل ، أو الإيجاز المخل إلا في بعض المسائل التي تحتاج إلى ذلك وذلك لأهميتها ، وكثرة أقوال العلماء فيه . وقمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها وبيان أرقامها ، وخرّجت الأحاديث وعزوتها إلى أصحابها من الكتب المعتمدة ، وما ذلك إلا لتمام هذا الأمر ، لأن هذا من أساسيات نقل العلم .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يجعله في ميزان حسناتنا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن لا يجعل للشيطان فيه حظاً ولا نصيباً .

وبعد ؛

فهذا جهد المقل ، فإن أحسنت فمن الله فله الحمد والمنّة ، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ، وحسبي أني بشر، والبشر معرّض للنقص ، والكمال لله وحده ، وصدق الإمام الشافعي إذ يقول : " أبى الله أن تكون العصمة لغير كتابه " .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرًا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المعلل

١ ـ تعريفه :

أولا : في اللغة : اسم مفعول من «أَعَلَّ» بمعنى ذكر له عِلَّة، ويقال له «المُعَلَّل» من «علَّل» أي ذكر سببًا لردِّه، وبعضهم يقول له : «المعلول»، وهو كثيرٌ في استخدام المحدِّثين والمتكلِّمين مع مخالفته للاشتقاق.

قال الفيروز آبادي: والعِلَّةُ، بالكسر: المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، وأعَلَّهُ اللّهُ تعالى، فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ، ولا تَقُلْ مَعْلولٌ، والمُتَكَلِمونَ يقولونَها، ولَسْتُ منه على ثَلَجٍ... وهذه عِلَّتُهُ: سَبَبُهُ(١).

وقال ابن فارس : علّ : العين واللام أصول ثلاثة صحيحة :
أحدها : تكرار أو تكرير .
والثاني : عائق يعوق .
والثالث : ضعف في الشيء .
فالأول: العَلل ، وهي: الشربة الثانية ، يقال : (أعَلَّ القوم) إذا شربت إبلهم عللاً.
والثاني : العائق يعوق ، قال الخليل : العِلَّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه ، ويقال : أعتلّه عن كذا ، أي : إعتاقه ، قال : فاعتله الدهر وللدهر عِلَلُ .

---

(١) القاموس المحيط ص ١٣٣٨، وانظر مادة علل في تاج العروس ٣٢/٨، والصحاح ١٧٧٤/٥، ولسان العرب ٤٦٧/١١.

والثالث : العلة المرض ، وصاحبها معتلّ ، قال ابن الأعرابي : (علّ المريض يعِلّ فهو عليل) [١].

وهو : اسم مفعول من علله فهو معلل ، وإنما يستعمله أهل اللغة بمعنى : ألهاه بالشيء وشغله به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به عن اللبن [٢] .

ولذلك قال السخاوي : وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون علله فلان فعلى طريق الاستعارة [٣] .

وقد وقع في عبارة البخاري والترمذي وابن عدي والحاكم والدارقطني والخليلي والحاكم وغيرهم من المتكلمين والأصوليين تسميته بالمعلول [٤] .

قال ابن الصلاح : ويسميه أهل الحديث المعلول ، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس : العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة [٥] .

وقال النووي : وهو لحن [٦] .

وعلق السيوطي على كلام النووي فقال : لأن اسم المفعول من " أعلّ " الرباعي لا يأتي على مفعول ، بل والأجود فيه : " معلّ " بلام واحدة ، لأنه مفعول " أعلّ " قياساً ، وأما " معلل " فمفعول " علل " ، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم [٧] .

وقد اعترض علي ابن الصلاح والنووي بأن استعمال كلمة " معلول" قد حكاه جماعة من أهل اللغة ، منهم قطرب والجوهري[٨] والمطرذي[٩] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، مادة (عَلّ) ٤ / ١٣ - ١٥ .

(٢) مختار الصحاح ص١٨٩ .

(٣) فتح المغيث ١/ ٢١٠ .

(٤) المرجع السابق ، تدريب الراوي ١/ ٢٥١ .

(٥) المقدمة ص ٥٧ .

(٦) يقصد التعبير بكلمة معلول . التقريب مع التدريب ١/ ٢٥١ .

(٧) تدريب الراوي ١/ ٢٥١ .

(٨) الصحاح ٥/ ١٧٧٤ .

(٩) المغوب في ترتيب المعرب ص٣٢٦ .

وقد أجيب على هذا الاعتراض بأنه ضعيف ، وقد أنكر غير واحد من أهل اللغة استعمال كلمة " معلول " .

قال ابن سيدة : واستعمل أبو إسحاق لفظة " المعلول " في المتقارب من العروض ، والمتكلمون يستعملون لفظة " المعلول " في مثل هذا كثير ، وبالجملة فلست منها على ثقة ولا ثلج ، لأن المعروف إنما هو أعلله الله فهو معل ، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه ، من قولهم : مجنون ومسلول ، من أنه جاء على جننته وسللته ، وإن لم يستعملا في الكلام استغنى عنهما بأفعلت ، قال: وإذا قالوا : جن وسل ، فإنما يقولون: جعل فيه الجنون والسل ، كما قالوا : حزن وفسل [١] .

وقال العراقي : والأحسن أن يقال فيه " معلّ " بلام واحدة لا معلل ، فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به ، من تعليل الصبي بالطعام ، وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة . وفي عبارة أهل الحديث أيضاً ، لأن أكثر عبارات أهل الحديث في الفعل أن يقولوا : أعله فلان بكذا ، وقياسه معلّ [٢] .

قال الشيخ حسين خاطر العدوي : وكأن وجه الشبه الشغل ، فإن المحدث يشتغل بما فيه من العلل [٣] .

والراجح في هذه المسألة : أن " معلول " موافق للغة ومنسجم مع قواعدها ، إذا كان مشتقا من علّه ، بمعنى سقاه الشربة الثانية ، وعلى هذا يكون هذا الإستعمال لا غبار عليه ، والعلاقة بين المعنى اللغوي والإصطلاحي : أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة ، وكما يقال " معلول " فإنه يقال " معلّ " لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض ، وأما استعمال " معلل " فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقا من " علله " بمعنى ألهاه وشغله ، ويكون معنى الحديث المعلل : هو الذي عاقته العلة وشغلته فلم

---

(١) المحكم ١/ ٤٦ بتصرف يسير .

(٢) التقييد والإيضاح ص١١٧ .

(٣) حاشية لقط الدرر ص٧٦ .

يعد صالحا للعمل به[١] .

ثانيا – في الاصطلاح :

عرفه ابن الصلاح بأنه هو : الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها [٢] .

والواضح من هذا التعريف : أن العلة تقع في أحاديث الثقات ، وتبعه على هذا كثير من أهل الحديث ، وهذا هو الواضح من فعل المحدثين في كتب العلل : أن العلة تقع في أحاديث الثقات .

وعرفه السخاوي بقوله : هو خبر ظاهره السلامة اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادح[٣] .

وعرفه الحافظ ابن حجر بقوله : ثم الوهم إن اطّلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل[٤] .

وعرفه ابن عبد البر بقوله : الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به[٥] .

فهو معلل بالظاهر ولا عبرة لخفاء القادح ، وهذا غير صحيح ، لأنه يجعل العلة شاملة لكل نوع من أنواع الضعيف ، والتعريفات السابقة حصرت العلة في أحاديث الثقات فقط ، وأنها خفية لا يدركها إلا الأفذاذ .

تعريف العلة :

والعلة هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه [٦] .

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق د / همام سعيد ١ / ١٩ ــ ٢١ .

(٢) المقدمة ص ٥٧ .

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٦١ .

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية ١ / ٥٠١ .

(٤) التمهيد ١/ ٥ .

(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٥٢ .

٢ ـــ نشأة علم العلل وتطوره[١]

ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي : أن أول من وسَّع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقب عن دقائق علم العلل ، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم هو الإمام شعبة بن الحجاج [٢].

ولا يكاد يخلو كتاب من كتب العلل ولا صفحة من صفحاته إلا وتردد اسم شعبة ابن الحجاج (١٦٠هـــ) .

ثم تكلم فى هذا العلم بعد شعبة تلميذُه يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـــ) خليفة شعبة والقائم بعده مقامه الذى إذا اختلف المحدثون على شعبة فى شئ رضى حكم تلميذه ورجع إلى قوله ، وذكر ابن رجب أن له كتاباً فى العلل فيكون هو أول من صنف فى العلل [٣]، وله فى الفضل مكاناً عالياً إذ تتلمذ على يد شعبة حوالى عشرين عاماً ثم تتلمذ على يديه جمع من أهل هذا الشأن المبرزين من أمثال : الإمام أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى ، ويحيى بن معين – رحمهم الله تعالى .

ثم ظهر أستاذ علم العلل والرجال يحيى بن معين (٢٣٣ هـــ) الذى انتهى إليه علم العلل حتى قال عنه الإمام أحمد (ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن) وظهر التدوين والتأليف فى علم العلل على يد ابن معين ، وذلك من خلال كتابة تلاميذه عنه وهذا كتابه (التاريخ) هو خير شاهد على نمو حركة علم العلل والنقد سماه بعض تلاميذه (التاريخ) وسماه بعضهم (معرفة الرجال) وبعضهم (سؤالات) فى طيات كتابه علم العلل مختلطاً معه علم الرجال ، لكن صبغة النقد هى الغالبة فى كتابات تلاميذ ابن معين عنه هذه الكتب .

وقد ظهرت أيضاً المسانيد المعللة التى ضمت خليطاً من المعارف الحديثية من توثيق وتضعيف وعلل .

---

(١)علل الحديث للدكتور / محمد محمد جلال ص ١٢ ـــ ١٥ .

(٢) شرح علل الترمذى ١ / ٤٤٨ .

(٣) شرح علل الترمذى ٢ / ٨٩٢ .

ثم ظهرت كتب الإمام أحمد (العلل ، معرفة الرجال) (التاريخ) ، ثم ظهر جهبذ هذا العلم شيخ البخارى الإمام علىُّ بن المدينى وكتابه (العلل) ، ثم جاء الإمام البخارى الذى تأثر بشيخه على بن المدينى لكنه خلط علم العلل بعلم الرجال فى كتابه المشهور (التاريخ الكبير) .

ثم ظهرت مؤلفات ابن أبى حاتم الذى عمد إلى مؤلفات البخارى وأخذ منهجاً جديداً يعتبر نقلة فى تدوين كتب النقد والعلل ، فقد فصل رجال كتاب التاريخ فى كتاب مفرد سماه (الجرح والتعديل) اقتصر فيه على تراجم الرجال ذاكراً ما للراوى من جرح أو تعديل عند البخارى ووالده أبى حاتم وأبى زرعة ، ثم ضمن ما تكلم عليه البخارى ووالده وأبو زرعة من مسائل فى العلل فى كتاب مستقل سماه (العلل) ، وتلك نقلة جديدة على يد ابن أبى حاتم فى فصل الرجال وعلم العلل فى كتابين مشهورين جداً [1].

ثم أخذ العلماء من بعد ابن أبى حاتم يؤلفون فى العلل تآليف مستقلة ، مثل الإمام البزار فى مسنده المسمى (البحر الزخار) وهو من أعظم الكتب التى ألفت فى هذا الفن ، فهو كاسمه بحر ، وقد رتبه على مسانيد الصحابة ، ذكر فيه المتون والأسانيد بعناية ودقة ، ثم يذكر العلة مباشرة ، ويقدمها على التعليق على الرجال من جرح أو تعديل [2].

ثم ظهرت كتب علل جديدة من نوعها مرتبة على كتب الفقه والأحكام ، وأول من اشتهر بصناعة هذا الفن إمام العلم الإمام الترمذى الذى عده ابن رجب أول من صنف على الأبواب المعللة ، وقد أفرد للعلل كتابين :

الأول : (العلل الصغير) وهو ملحق بكتابه الجامع .

والثانى : (العلل الكبير) ومعظمه منتزع من كتابه الجامع .

وألف بعده الإمام النسائى كتابه السنن (المجتبى) ، وقد ألفه على نظام العلل والاختلافات على الراوى [3].

---

(1) مقدمة التاريخ لابن معين ١ / ٩ - ١٦ بتصرف .

(2) مقدمة كتاب التاريخ لابن معين ١ / ١٠ - ١٥ بتصرف .

(3) شرح العلل ١ / ٣٤ .

ثم ظهر كتاب وعالم له قدره جمع علم العلل لدى السابقين والمتأخرين وظهر تفوقه فى هذا الشأن ، فقد جمع ما تفرق فى هذا العلم على نسق جديد وعلم فريد كفت من بعده فى هذا العلم هو ذلك العلم شيخ الإسلام وتاج المحدثين الإمام الدارقطنى فى كتابه (العلل الواردة فى الأحاديث النبوية) جمعه تلميذه البرقانى عنه فى مجالسه العلمية من خلال حفظ الدارقطنى ، ثم عرضه على الدارقطنى ورتبه البرقانى على مسانيد الصحابة[١].

والخلاصة : أن هذا العلم نشأ وتطور مع حركة النقد عند المحدثين فمر بمراحل :

١) مرحلة المشافهة والتحديث والنقل بالرواية عند شعبة وتلميذه يحيى .

٢) التدوين والكتابة لكنه مختلط بعلم الرجال مثل كتب ابن معين ، والبخارى ، وأحمد .

٣) الاستقلال المقدم على علم الرجال حيث يكتب الحديث سنداً ومتناً ثم تذكر العلة ثم علم الرجال كما عند البزار فى مسنده البحر الزخار .

٤) الاستقلال والفصل عن علم الرجال كما فعل ابن أبي حاتم فصل الرجال فى كتابه (الجرح والتعديل) وفصل العلل التى تكلم عنها شيوخه فى كتابة العلل .

٥) الاستقلال التام والترتيب على كتب الفقه كما فعل الترمذى والنسائى ، أو الاستقلال على المسانيد كما فعل الدارقطنى . والله اعلم .

٣ ــ إلى أي إسناد يتطرق التعليل ؟

قال ابن الصلاح : ويتطرق ذلك – أي التعليل – إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر[٢] .

وقال النووي : ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرًا [٣] .

وقال الحاكم : وإنما يعلّ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه .

---

(١) العلل الواردة فى الأحاديث النبوية ١ / ٩٦ .

(٢) المقدمة ص ٥٧ .

(٣) التدريب مع التقريب ١/ ٢٥٢ .

وعلل الحديث تكثر في أحاديث بعض الثقات في أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم معرفتها فيصير الحديث معلولاً .

والحجة فيه عندنا : الحفظ والفهم والمعرفة لا غير [١] .

فالحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله ، لأنه مردود ولا يعمل به .

٤ ـــ شروط تحقق العلة

اصطلح علماء الحديث على أنه يشترط لتحقق وقوع العلة في الحديث أمران وهما : الأول : الغموض والخفاء . بمعنى أن تكون العلة خافية غير ظاهرة .

الثاني : القدح في صحة الحديث . بمعنى أنها تكون سبباً في تضعيف الحديث .

فإن اختل واحد منهما كأن تكون العلة ظاهرة ، أو غير قادحة ، فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً [٢] .

٥ ـــ إطلاقات العلة على غير معناها الاصطلاحي

- وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه – العلة الخفية القادحة – من الأسباب القادحة ، ككذب الراوي ، وغفلته ، وسوء حفظه ، ونحوها من أسباب ضعف الحديث ، وذلك موجود في كتب العلل ، وسمى الترمذي النسخ علة .

قال العراقي : فإن أراد به علّة في العمل بالحديث الصحيح فهو كلام صحيح ، وإن يرد أنه علة في صحـــــة نقله فلا ، لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة [٣] .

- وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح في صحة الحديث ، كإرساله ما وصله الثقة الضابط ، حتى قال أبو يعلي الخليلي : من الصحيح صحيح معلل كما قيل منه صحيح شاذ [٤] .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١١٢ ، ١١٣ .

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٧٤ .

(٣) فتح المغيث ص ١٠٨ .

(٤) الإرشاد ١/ ١٦٠ – ١٧٦ ، ويراجع : تدريب الراوي ١/ ٢٥٧– ٢٥٨ ، فتح المغيث للعراقي ص١٠٧ – ١٠٨ ، النكت ٢/ ٧٧١ .

r

٦ ــ أهمية معرفة علم العلل

علم العلل من أغمض علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهما ثاقباً ، وحفظا واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون .

ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن ، كعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، والدارقطني [١].

وقد اعتبر عبد الرحمن بن مهدي هذا العلم إلهامًا، فقال : معرفة علل الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة [٢].

وقال أيضاً : لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أكتب عشرين حديثاً ليس عندي [٣] .

وقيل له : إنك تقول للشيء هذا صحيح ، وهذا لم يثبت فعن من تقول ذلك ؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال هذا جيد وهذا بهرج [٤] ، أكنت تسأل عن ذلك أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر ، قال : فهذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة [٥] .

وقال الخطيب البغدادي : أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم ، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ، ولا إلى ضيق أو سعة ، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة ، فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش ، وكذلك تمييز الحديث ، فإنه علم يخلقه الله

---

(١) نزهة النظر ص١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١١٣ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٢ .

(٤) البهرج : الردئ من الشيء . لسان العرب ١/ ٣٧٢ .

(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٥٣ .

تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به [١] . وقال أيضاً : معرفة العلل أجلّ أنواع علم الحديث [٢] .

وروى الحاكم بسنده إلى محمد بن صالح الكليليني أنه قال : ما الحجة في تعليلكم الحديث ؟

فقال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ، ثم تقصد ابن وارة – يعني محمد بن مسلم بن وارة – وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته ، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث ، فإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم .

قال : ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام [٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدراهم [٤] .

وقال الحافظ السخاوي : فالله بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادًا تفرغوا له ، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه ، وعلله ، ورجاله ، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين ، فتقليدهم والمشي وراءهم وإمعان النظر في تواليفهم وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ، ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله [٥] .

وقال الحافظ ابن كثير : هو فن خفي على كثير من علماء الحديث ، حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهلية . وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم ، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ، ومعوجه ومستقيمه ، كما يميز

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص٣٩٨ .

(٢) المرجع السابق ص٤٢٥ .

(٣) معرفة علوم الحديث ص١١٣ ، تدريب الراوي ١/ ٢٥٣ .

(٤) نزهة النظر ص١٢٤ .

(٥) فتح المغيث ١/ ٢٧٤ .

الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف ، والدنانير والفلوس ، فكما لا يتمارى هذا ، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه ، ومنهم من يظن ، ومنهم من يقف ، بحسب مراتب علومهم وحذقهم وإطلاعهم على طرق الحديث ، وذوقهم عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس .فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة ، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ ، أو زيادة باطلة ، أو مجازفة ، أو نحو ذلك ، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة [1] .

٧- كيف تُعرف العلة؟

تعرف العلة بما يلي:

١- جمعُ طرقِ الحديث ورواياته، والنظرُ في اختلاف رُوَاته، ومعرفةُ مَدَارِه وموضعِ الاختلاف، حتى يتبين الخطأُ والمخطِئ.

قال عليُّ بنُ المَدِيني: «الباب إذا لم تُجْمَعْ طرقُه لم يتبيَّنْ خطؤُه»([2]).

وقال يحيى بن مَعين: «لو لم نكتب الحديثَ من خمسينَ وجهًا ما عَرَفْنَاه»([3]).

فإذا جُمعَتْ طرقُ الحديث واتفقتْ رواتُه واستوَوْا ظهرتْ سلامتُه، وإن اختلفوا أمكن ظهورُ العلة وتحديدُها، ومن ثم يُعْرَفُ الراجحُ من المرجوح.

٢- النظرُ الدَّقيقُ في الرواة ومعرفةُ مكانتهم من الحفظ والضبط والإتقان، ومَنْ عُرِفَ منهم بكثرة الروايةِ ودقَّتِها عن شيخٍ معيَّنٍ، ومَنْ يُضَعَّفُ منهم في شيخٍ معيَّنٍ، ومعرفةُ سلاسل الإسنادِ المشهورة، ومَنْ ضُعِّفَ بسببٍ خاصٍّ كالتدليس أو الإرسال أو الاختلاط، ونحوه.

قال الخطيب: «السبيلُ إلى معرفةِ علةِ الحديث أن يُجْمَعَ بين طرقه، ويُنْظَرَ في اختلافِ رُوَاتِه ويُعْتَبَر بمكانِهم من الحفظ ومنزلتِهم في الإتقان والضبط» ([4]).

([1]) الباعث الحثيث ص٥٣ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٣، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٣١٦/٢ (١٧٠٠).

(٣) تذكرة الحفاظ صـ ٤٣٠، وعند الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣١٥/٢ (١٦٩٩): «ثلاثين وجها» بدل «خمسين وجها».

(٤) الجامع ٤٥٢/٢ (١٩٧٣)، ومقدمة ابن الصلاح صـ ٤٣.

قال ابن الصلاح: «ويُستَعَانُ على إدراكِها بتفرُّدِ الراوي، وبمخالفة غيرِه له، مع قرائنَ تنضَمُّ إلى ذلك، تُنَبِّهُ العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو وهْمِ واهمٍ بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردَّدُ فيتوقَّفُ فيه، وكلُّ ذلك مانعٌ من الحكم بصحةِ ما وجد ذلك فيه» (١).

٣- مراجعةُ أقوالِ أهلِ الشأنِ من الجهابذةِ النُّقَّادِ في مظانّها من الكتب، فإذا نصَّ إمامٌ من أئمةِ الحديثِ المعروفين بالغَوْصِ في هذا الشأن على تعليلِ الحديث قُبل منه ذلك، ولو قَصُرَتْ عبارتُه عن الإفصاح عما استقرَّ في نفسه من علَّة الحديث، ما لَمْ يخالفْه إمامٌ آخر، فعندئذٍ نحتاج للترجيح بين كَلَامَيْهِما. وإنما سلَّمنا لأهلِ الصنْعة لتمامِ حفظِهم وخبرتِهم، قال عبدُ الرحمن بنُ مَهْدي: «في معرفة علم الحديث إلهامٌ، لو قلتَ للعالمِ بعللِ الحديث: من أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حجةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك».

وقد قيل له: إنك تقول للشيءِ: هذا صحيحٌ، وهذا لم يَثْبُتْ، فعمَّن تقول ذلك؟ فقال: أرأيتَ لو أتيتَ الناقدَ فأرَيْتَه دراهمَك، فقال: هذا جيِّدٌ، وهذا بَهْرَجٌ، أكنت تسأل عمَّن ذلك أو تُسَلِّم له الأمرَ؟ قال: بل أُسَلِّم له الأمرَ، قال: فهذا كذلك، بطولِ المجالسةِ والمناظرةِ والخبرة(٢)..

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٢.

(٢) تدريب الراوي ٢٥٢/١-٢٥٣. وينظر في هذا الفصل الثالث الذي كتبه الدكتور نور الدين عتر في كتابه (لمحات موجزة في أصول علل الحديث) بعنوان: طرق اكتشاف العلة، فهو ماتع مفيد.

٨ ــ كيف تدرك العلة ؟

وتدرك العلة بعد أمور ، منها :

١- تفرد الراوي .

٢- مخالفة غيره له .

٣- قرائن تنضم إلى ذلك - أي التفرد والمخالفة - تنبه العارف بهذا الشأن على وهم وقع بإرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو غير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث ، أو يتردد فيتوقف فيه [١] .

٤- أن ينص على ذلك أحد أئمة هذا الفن .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هــ) حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك .

ثم قال : وإنما يرجع إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم[٢] .

---

(١) ذكر ذلك السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٢٥٢ ثم ذكر أقوال العلماء التي ذكرناها سابقاً في أهمية معرفة علم العلل .

(٢) شرح علل الترمذي ص٧٥٦ : ٧٥٨ بتصرف .

٩ ـ مثال تطبيقى لإدراك العلة

ما رواه شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَنْبَسِ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ : ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ فَقَالَ: " آمِينَ " وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ)) [١].

قلت : إسناد هذا الحديث ظاهره السلامة مكون من مجموعة من الثقات على رأسهم شعبة إمام هذا الشأن ، لكن لما جمعت طرق الحديث من بطون الكتب المخرجة فى الهامش نقف على أمور تكشف لنا عن هذه الرواية والمخطئ فيها إمام كبير الشأن هو شعبة وبجمع الطرق نقف على مخالفة له من غيره وتصريح أئمة بخطأه وذلك كالتالى :

١) روى هذا الحديث مع شعبة سفيان بن سعيد الثورى ، وهو أوثق الناس فى شيخهما (سلمة بن كهيل) ، فهما اشتركا فى الرواية عن شيخ واحد ، لكن من خلال تصريح الأئمة إذا وقع خلاف فى الرواية عن سلمة من تلاميذه قدم الأحفظ والأتقن وهو (سفيان الثورى) .

٢) نص رواية شعبة تخالف تلاميذ وأصحاب سلمة بن كهيل إذاً أخطأ شعبة .

٣) أخطأ شعبة حين قال فى الإسناد عن (حجر أبى العنبس) إنما هو (حجر ابن عنبس) .

٤) زاد فى الإسناد (فقال عن علقمة) وكل تلاميذ وأصحاب سلمة قالوا (عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر) .

٥) أخطأ شعبة فى المتن فقال (وخفض بها صوته) وسائر الرواه روه فقالوا: (ومد بها صوته) [٢].

---

(١) أخرجه مسلم فى التمييز صـ١٣٣ ، والترمذى فى الصلاة ، باب ما جاء فى التامين (٢٧/٢) رقم (٢٤٨) ، والدارقطنى فى السنن ، كتاب الصلاة ، باب التامين فى الصلاة ٣٣٤/١ ، العلل الكبير للترمذى ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) نظرات جديدة فى علوم الحديث صـ١٢٩ .

صرح بكل هذه الأخطاء أئمة الشأن منهم : البخارى ، ومسلم ، وأبو زرعة ، والترمذى .

لا يتضح هذا الأمر إلا بجمع الطرق ومعرفة من رواه غير شعبة عن سلمة فيظهر لنا عدد كبير منهم سفيان رووه على طريقة واحدة متفقة فى السند ومتفقة فى لفظ المتن بخلاف رواية الإمام شعبة فقط ظهرت عللها سنداً ومتناً من خلال مخالفته لأقرانه عن شيخه .

قال الحافظ السيوطى فى ألفيته عن كيفية إدراك العلة :

والوَجهُ فى إِدراكِها جَمْعُ الطُّرُقْ .. وَسَبْر أحوَالِ الرُّواةِ والْفِرقْ

١٠ ـ مكان وقوع العلة

تقع العلة في الإسناد – وهو الأغلب الأكثر– وتقع في المتن .

قال ابن الصلاح : ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تقع في متنه .

ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً ، كما في التعليل بالإرسال والوقف .

وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن[١] .

ثم ذكر الأمثلة على ذلك ، فقال :

١– فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن :

ما رواه الثقة يعلي بن عبيد ، عن سفيان الثوري ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال : " البيعان بالخيار .. " [٢] .

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل وهو معلل غير صحيح ، والمتن على كل حال صحيح .

والعلة في قوله : عن عمرو بن دينار ، إنما هو عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلي بن عبيد ، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة [٣] .

فالوهم في هذا الإسناد من يعلي بن عبيد ، كما ذكر ذلك ابن الصلاح[٤] والنووي[٥]،

---

(١) المقدمة ص ٥٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ٤/ ٣٩١ رقم ٢١١٣ بلفظ: " كل بيعين لا بيع بينهما حتى يفترقا إلاّ بيع الخيار " من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر .
ومسلم في كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتابيعين ٣/ ١١٦٥ رقم ١٥٣٣ بنفس لفظ وطريق البخاري . وأخرجه الطبراني في الكبير ١٢/ ٤٤٨ رقم ٢٩ ، ١٣٦ .

(٣) المقدمة ص٥٨ ، ٥٩ .

(٤) المقدمة ص٥٨ ، ٥٩ .

(٥) التقريب مع التدريب ١/ ٢٥٤ .

والعراقي[١] ، والسيوطي[٢] ، وغيرهم .

فهذا الحديث إسناده متصل بنقل العدل عن العدل ، وهو معلل غير صحيح إسناده ، والعلة فيه : قول يعلي عن سفيان عن عمرو بن دينار ، وإنما هو عبد الله ابن دينار [٣] .

قال السخاوي : وسبب الاشتباه على يعلي : اتفاقهما في اسم الأب وفي غير واحد من الشيوخ وتقاربهما في الوفاة ، ولكن عمر أشهرهما مع اشتراكهما في الثقة [٤] .

وعلى كلٍّ فهذه العلة لا تقدح في المتن، لأن كلا من عمرو بن دينار وعبد الله بن دينار ، ثقتان ، فالحديث إذاً لم يخرج عن رواية الثقات . والله أعلم .

٢- ومن أمثلة ماوقعت العلة في إسناده وهي قادحة في المتن :

ما رواه ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : " من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه ، فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلاّ غفر له ما كان في مجلسه ذلك " [٥] .

فهذا حديث ظاهره الصحة لكنه معلول .

والصواب فيه : ما رواه وهيب بن خالد الباهلي ، عن سهيل ، عن عون بن عبد الله ، من قوله ، وليس بمرفوع .

فقد سأل مسلم أستاذه البخاري عن هذا الحديث فقال له : هذ حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا وهيب ، قال : حدثنا سهيل ، عن عون بن عبد الله ، قوله .

قال محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - هذا أولى ، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة

([١]) فتح المغيث .

([٢]) تدريب الراوي ١/ ٢٥٤ .

([٣]) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢٤٨ .

([٣]) المرجع السابق ١/ ٢٤٩ .

([٤]) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات ، باب ما يقول إذا قام من مجلسه ٥/ ٢٧٣ .

سماعاً من سهيل [١] .

٣ – ومن أمثلة وقوع العلة في المتن وهي قادحة :

ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، عن قتادة ، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك ، أنه حدثه قال : صليت خلف النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها [٢] .

قال ابن الصلاح : فعلل قوم رواية اللفظ المذكور– يعني التصريح بنفي قراءة البسملة – لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : " فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح[٣] .

ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ، ففهم من قوله: " كانوا يستفتحون بالحمد لله " أنهم كانوا لا يبسملون ، فرواه على ما فهم وأخطأ ، لأن معناه : أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية .

وانضم إلى ذلك أمور ، منها أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ ، والله أعلم [٤] .

وذكر الحافظ السيوطي كلاماً قيماً حول هذا الحديث ، رأيت أنه من الواجب على أن أنقله هنا لفائدته وأهميته ، فقال : هذا الحديث معلول ، أعلّه الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من الأمالي بما لم أسبق إليه ، وأنا ألخصها هنا :

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١١٤ ، تدريب الراوي ١/ ٢٥٩ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ١/ ٢٩٩ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير ٢/ ٢٦٥ رقم ٧٤٣ . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب حجة من قال : لا تجهر بالبسملة ١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٤) المقدمة ص ٥٨ ، ٥٩ .

فأما رواية حميد – والتي رواها مالك في الموطأ – فأعلها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالكاً ، فقال في سنن حرملة فيما نقله عنه البيهقي : فإن قال قائل : قد روى مالك فذكره – أي الحديث – قيل له خالفه سليمان بن عيينة ، والفزاري ، والثقفي ، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد .

ثم رجح روايتهم بما رواه سفيان ، عن أيوب ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : " كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " .

قال الشافعي : يعني يبدؤون بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ، ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم .

قال الدراقطني : وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس .

قال البيهقي : وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كأيوب وشعبة والدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة وغيرهم .

قال ابن عبد البر : فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ، وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة ، وهذا هو اللفظ المتفق عليه في الصحيحين ، وهو رواية الأكثرين .

ورواه كذلك عن أنس : ثابت البناني وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، وما أوله عليه .

ورواه الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني بسند صحيح ، فكانوا يستفتحون بأم القرآن .

قال ابن عبد البر : ويقولون إن أكثر رواية حميد عن أنس إنما سمعها من قتادة وثابت عن أنس ، ويؤيد ذلك أن ابن عدي صرح بذكر قتادة بينهما في الحديث ، فتبين انقطاعها ورجوع الطريقين إلى واحدة .

وأما رواية الأوزاعي فأعلّها بعضهم بأن الراوي عنه وهو : الوليد ، يدلس تدليس التسوية ، وإن كان قد صرح بسماعه من شيخه ، وإن ثبت أنه لم يسقط بين الأوزاعي وقتادة أحد ، فقتادة ولد أكمه ، فلابد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي ولم

يسم هذا الكاتب ، فيحتمل أن يكون مجروحاً أو غير ضابط فلا تقوم به الحجة ، مع ما في أصل الرواية بالكتابة من الخلاف ، وأن بعضهم يرى انقطاعها .

وقال ابن عبد البر : اختُلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيرًا متدافعاً مضطرباً .

منهم من يقول : صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر .

ومنهم من يذكر عثمان .

ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعثمان .

ومنهم من لا يذكر " فكانوا لا يقرءون ببسم الله الرحمن الرحيم " .

ومنهم من قال : فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم .

ومنهم من قال : فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم .

ومنهم من قال : فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين .

ومنهم من قال : فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم .

قال – أي ابن عبد البر – وهذا اضطراب لا تقوم معه الحجة لأحد .

ومما يدل على أن أنساً لم يُردْ نفي البسملة ، وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث ، روى بالمعنى فأخطأ ، ما صح عنه أن أبا سلمة سأله : أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين ، أو ببسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : إنك سألتني عن شيء ما أحفظه ، وما سألني عنه أحد قبلك . أخرجه أحمد وابن خزيمة بسند على شرط الشيخين .

وما قيل : من أن من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه .

فقد أجاب أبو شامة بأنهما مسألتان ، فسؤال أبي سلمة عن البسملة وتركها ، وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة .

وقد ورد من طريق آخر عنه – أي أنس – : " كان رسول الله ﷺ يُسرّ ببسم الله الرحمن الرحيم " أخرجه الطبراني من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن . وابن خزيمة من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصير عن الحسن عنه .

وورد من طريق آخر عن المعتمر عن أبيه عن أنس ، قال : " كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم " .

رواه الدارقطني والخطيب ، وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن المعتمر .

وقد ورد ثبوت قراءتها في الصلاة عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة ، من طرق عند الحاكم وابن خزيمة والنسائي والدارقطني والبيهقي والخطيب .

وابن عباس ، عند الترمذي والحاكم والبيهقي .

وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله والنعمان بن بشير وابن عمر والحكم بن عُمير وعائشة ، وأحاديثهم عند الدارقطني .

وسمرة بن جندب وأُبيّ ، وحديثهما عند البيهقي .

وبريدة ومجالد بن ثور وبسر أو بشر بن معاوية وحسين بن عرفطة ، وأحاديثهم عند الخطيب .

وأم سلمة ، عند الحاكم .

وجماعة من المهاجرين والأنصار ، عند الشافعي .

فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر ، وقد بيّنّا طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " .

وتبين بما ذكرنا أن لحديث مسلم السابق تسع علل :

١- المخالفة من الحفاظ والأكثرين .

٢- والانقطاع .

٣- وتدليس التسوية من الوليد .

٤- والكتابة .

٥- وجهالة الكاتب .

٦- والاضطراب في لفظه .

٧- والإدراج .

٨- وثبوت ما يخالفه عن صحابيه - يعني الذي رواه وهو أنس - .

٩- ومخالفته لما رواه عدد التواتر .

قال الحافظ أبو الفضل العراقي : وقول ابن الجوزي : إن الأئمة اتفقوا على صحته - أي حديث أنس - فيه نظر ، فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون

بصحته ، أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله [١] .

وذكر الحافظ ابن حجر أيضاً كلاماً قيما حول هذا الموضوع ، فليرجع إليه من شاء[٢] .

٤- من أمثلة ما وقعت العلة في متنه وإسناده معاً :

مثّل العلماء لذلك بما روى عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال : " من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك " [٣] .

قال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ [٤] .

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٥٥ : ٢٥٧ .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٤٩ : ٧٥٦ .

(٣) أخرجه النسائي في كتاب المواقيت ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ١/ ٢٧٤ .

(٤) العلل ١/ ١٧٢ .

١١ ــ الأقسام التي تقع فيها العلة

ذكر هذه الأقسام الحافظ ابن حجر وهو يعلق على قول ابن الصلاح : " ثم قد تقع العلة في الإسناد وهو الأكثر ، وقد تقع في المتن [1] فقال : إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح ، وإذا قدحت فقد تخصه ، وقد تستلزم القدح في المتن ، وكذا القول في المتن سواء .

فالأقسام على هذا ستة :

١- فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً :

ما يوجد مثلا من حديث مدلس بالعنعنة ، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله ، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة .

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته ، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه ، فإن أمكن الجمع بينها على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة .

٢- ومثال ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن :

ما مثّل به المصنف – يقصد ابن الصلاح – من إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة ، وهو بقسم المقلوب أليق .

٣- فإن أبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً، إن لم يكن له طرق أخرى صحيحة .

ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته .

ومثال ذلك : ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي ، أحد الثقات ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وهو من ثقات الشاميين ، قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة ، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو من ضعفاء الشاميين ، فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه ، فقال : عبد الرحمن بن يزيد ،

---

[1] المقدمة ص ٥٨ .

فظن أبو أسامة أنه ابن جابر ، فصار يحدث عنه وينسبه من قِبَلِ نفسه ، فيقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة ، عن ابن جابر ، وهما ثقتان ، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد ، فميزوا ذلك ، ونصوا عليه كالبخاري ، وأبي حاتم ، وغير واحد .

٤- ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما :

ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد ، فإن القدح ينتفي عنها .

٥- ومثال ما وقعت العلة فيه في المتن واستلزمت القدح في الإسناد : ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه ويكون خطأ ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك ، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي ، فيعلل الإسناد .

٦- ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد :

ما ذكره المصنف – أي ابن الصلاح – من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس ﷺ ، وهي قوله : " لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها " .

فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري : " كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين " .

ولفظ مسلم في رواية له : نفي الجهر ، وفي رواية أخرى : نفي القراءة .

ثم قال الحافظ ابن حجر: وقد تكلم شيخنا – يقصد الحافظ العراقي– على هذا الموضع بما لا مزيد في الحسن عليه ، إلا أن فيه مواضع تحتاج إلى التنبيه عليها [1] .

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٤٦ : ٧٤٩ .

١٢ ــ أنواع التعليل [1]

الملاحظ من المنهج التطبيقى عند المحدثين إطلاقهم (علة) على بعض الأنواع وليست هذه الأنواع من باب العلة المعروفة ، والتعليل عندهم أنواع :

النوع الأول : ما أطلق عليه (العلة) وليس هو من بابها ، ومن هذا النوع .

أ) الحديث المنسوخ .

أطلق بعض الأئمة على الحديث المنسوخ أنه (مُعَلٌّ) كأبي حاتم الرازى ، والإمام الترمذى ، ووقع فى كلام بعض الأئمة بندرة .

وليس الناسخ والمنسوخ من باب العلة ، إذ الناسخ والمنسوخ صحيحا النسبة لرسول الله ﷺ ، أما العلة فهى ما لم يثبت عن النبى ﷺ لقادح خفى ، إذن وضح الفرق بينهما ، وأن النسخ ليس من باب العلة وإن أطلق عليه بعض الأئمة ذلك .

ب) مشكل الحديث :

وذلك كأن يتعارض حديثان ظاهراً فيعله بعض العلماء بهذه المعارضة ، لكن قيض الله لهذا النوع أئمة أعلام دفعوا هذا التعارض وردوه ، وقد صنفوا فى هذا الفن وجعلوه مستقلاً عن علم العلل وعلى رأس هؤلاء :

١) الإمام الشافعى ، فقد ألف فى (مختلف الحديث) .

٢) والطحاوى فى شرح (مُشكِل الآثار) .

٣) وابن قتيبة البارع فى كتابه الماتع (تأويل مختلف الحديث) .

وإن أعلَّ بعض العلماء هذه الأحاديث المشكلة التى ظاهرها التعارض ، إلا أن هذه الأحاديث ليست من باب (العلة) ، إنما هى من باب (مُشكِل الحديث) ، والعلة فى المنسوخ والمشكل (ليست قادحة) .

النوع الثانى : ما أطلق عليه مسمى العلة ولكنه من العلل الظاهرة .

---

[1] علل الحديث للدكتور / محمد محمد جلال ص ٢٣ ــ ٢٥ .

وهذا النوع عبارة عن أى ضعف فى الإسناد بسبب انقطاع ظاهر أو مجئ الرواية من طريق مجروح ، وكل ذلك من باب الجرح والتعديل والمراسيل ، والمتفق والمفترق وسائر علوم الحـــديث ، عدا علم العلل ، إلا أن علماء الحديث أطلقوا على ذلك (علة) .

ومثال ذلك :

أ) أن يختلف ثقة ومجروح ، فليس هذا من العلل الخفية ، بل من العلل الظاهرة، إذ رواية المجروح مرجوحة ضعيفة من جهة هذا المجروح .

ب) أن يتوالى فى الإسناد أكثر من مجروح على نسق واحد فتلصق النكارة بأشدهم ضعفاً وهذه علة ظاهرة . ومثاله : كما فعل ابن عدى فى الكامل (٤ / ٥٠٧) فى حديث " معلموا صبيانكم أشراركم ، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم عــلى المسكين " .

وقصة هذا الحديث المــوضوع : أن سعد الإسكافى جاءه ابنه يبكى ، فقال : مالك ؟ قال : ضربني المعلم ، قال : أما لأخزينهم اليوم ، حدثني عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : " معلموا صبيانكم ... " الحديث .

ويعلق ابن عدى تعليقه الرائع على هذه العلة الظاهرة وبمن تلصق النكارة ، فقال: هذا حديث منكر موضوع ، وقد اتفق فى هذا الحديث ثلاثة من الضعفاء فرووه . ١) عبيد بن إسحاق العطار الكوفى عن ٢) سيف بن عمر عن ٣) سعد الإسكافى .

قال : وسعد الإسكافى هو أضعفهم فأرى والله أعلم أن البلاء منه . قلت : صدق ابن عدى ، فقصة الحديث واضحة .

النوع الثالث : ما أطلق عليه (العلة) وهو بابها والصواب وهى الخفيات التى تقع فى روايات الثقات والأسانيد التى ظاهرها السلامة والاتصال .

وهذا النوع هو موضوع الكتاب ،وهو الشئ الخفى الذى لا يصل إليه إلا العلماء الأفذاذ أصحاب الفن كابن معين ، وأبى حاتم ، والبخارى ، ومسلم ، والدارقطنى ، وابن عدى ، وغيرهم .

والخلاصة :

أن إطلاق العلماء كلمة العلة على أى حديث لابد من النظر فيه ، هل هذا الإطلاق ظاهرى ليس من باب العلة ، أم أنه إطلاق حقيقى وهى علة حقيقية ، وقد بان لنا أن النوع الأخير هو العلة الحقيقة (القادحة) وغيرها لا تسمى (قادحة) بل تسمى (غير قادحة) .

١٣ ـــ أسباب التعليل عند المحدثين[١]

تتبع الأئمة الأعلام مرويات الثقات ، بل تعقبوا الثقة فى كل أحواله ورحلاته وترحاله وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ، متى ضبط ومتى نسىَّ ، وكيف تحمل ، وكيف أدَّى ، فجمعوا الرويات للثقة الواحد ، ثم نظروا فيها ، وبعد النظر والعمق والدراية تظهر لهم أسباب التعليل فى مروياته ، وكانت عند المتقدمين تظهر لهم هذه الأسباب عملياً عن طريق اختبار الثقة وسؤاله والرحلة إليه ، لكن تظهر هذه الأسباب عند المتأخرين عن طريق جمع الطرق وإعمال علم التخريج .

وأسباب التعليل إجمالاً هى :

١) التعليل بالتفرد .

٢) التعليل بالمخالفة .

٣) التعليل بالاختلاف .

٤) التعليل بالغلط .

٥) التعليل بالزيادة .

٦) التعليل بالتدليس .

وإليك شرح كل سبب .

---

(١) علل الحديث للدكتور / محمد محمد جلال ص ٢٣ ـــ ٢٥ .

أولاً : التعليل بالتفرد

معناه وحقيقته كما قال الإمام أحمد : إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا حديث غريب ، أو فائدة ، فاعلم أنه خطأ ، أو دخل حديث في حديث ، أو خطأ من المحدث ، أو حديث ليس له إسناد [١].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي : وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ، وإن لم يرو الثقات خلافه " إنه لا يتابع عليه " ، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري وغيره [٢].

قلت : إذا وهم الراوى ، أو أدخل حديث فى حديث ، أو تفرد بالإرسال ، أوقف فى المرفوع ، وانضم إلى ذلك قرائن تدل على تفرده ، عُدَّ ذلك تفرداً .

وليس كل تفرد يعلّ الحديث ويعرف بقرب الراوى وملازمته لشيخه وكثرة روايته عنه والذى يوصل إلى ذلك طرف من علم الطبقات ، فالثورى مثلاً روى عنه خلق ما هى طبقاتهم بالنسبة للثورى ، فالطبقات الأولى يقبل تفردهم عن الثورى وذلك لكونهم ثقات وأكثر ملازمة واعتناء لحديث شيخهم ، أما الثقة الذى ليس من تلاميذ الثورى ولا يعرف له ملازمة لشيخه ، وليس من أصحابه فهو الذى تأتى العلة من جانبه ، وعلى هذا فليس كل تفرد مردود ، ولذا فإنى أقسم التفرد إلى مردود ومقبول .

أما التفرد المردود الذى تأتى العلة من جانبه فصوره كالتالى :

١) تفرد الثقة عن رجل ممن يدور عليهم الحديث ، وليس ذلك الثقة من أصحاب ذلك الرجل (فهذا يعل الحديث) .

٢) تفرد الصدوق عن مشهور من الثقات بما لا يوجد عند ثقات أصحاب ذلك المشهور ، وليس لذلك الصدوق اعتناء بحديث الشيخ . فهذا أيضاً يعل الحديث .

أما التفرد المقبول فصوره كثيرة وليس يّعلل الحديث ، منها :

---

(١) الكفاية صـ١٧٢ .

(٢) شرح العلل صـ٢٠٨ .

١) تفرد الثقة الملازم لشيخه بما لم يروه غيره .

٢) تفرد الصدوق عن شيخ له ، عرف بالاعتناء بحديثه والضبط له ، فهذا مقبول لا علة فى روايته [١].

الفرق بين التفرد والشذوذ

ومما ينبغى التنبه إليه أن التفرد غير الشذوذ ، وأنه يوجد فرق بينهما ، فإن الشذوذ معناه: حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة.

أما التفرد : فإنه يوقف فـيه على علة فى كلامه وروايته من وهم ، أو إرسال ، أو إدخال حديث فى حديث ، ولا يتمكن من القول بالتفرد إلا من مارس الفن غاية الممارسة ، وكان فى الذروة العليا من الفهم الثاقب ورسوخ القدم فى صناعة الحديث .

ومسألة التفرد اهتم بها النقاد وظهرت فيها المصنفات الخاصة بذكر الأفراد والغرائب التى انفرد بها الثقات .

والمتتبع لهم يجد ذلك واضحاً ، فقد ألف ابن عدى كتابه الماتع (الكامل) ويذكر تحت كل ترجمة ما له من الأفراد والغرائب التى انفرد بها ، وألف الطبرانى كتابه (المعجم الأوسط) لذكر الأفراد ، وكذا كتابه (المعجم الصغير) .

وقد ألف الإمام البخارى كتابه (التاريخ الكبير) وذكر ما للراوى من روايات قد انفرد بها .

وألف حافظ عصره ودهره الإمام الدارقطنى كتابه (الأفراد) (وغرائب مالك)، كما ألفت كتب (الفوائد) وهدفها بيان الغرائب التى انفرد بها الرواه [٢].

مثال للتفرد :

أنكر الإمام أحمد على عبد الرزاق روايته عن معمر عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً : " الخيل معقود فى نواصيها الخير " أنكر عليه روايته هذا الحديث عن معمر لأنه ليس فى أصل كتاب معمر ، أخطأ فيه عبد الرزاق وحدث به من حفظه فوهم فيه .

---

(١) تحرير علوم الحديث للجديع ٢ / ٦٥٩ - ٦٦٨ بتصرف .

(٢) نظرات جديدة فى علوم الحديث صـ ٢٣٢ - ٢٤٨ بتصرف يسير .

بعنى ذلك أن الإمام أحمد اطلع على أصل كتاب (معمر) فلم يجد فيه هذا الحديث بهذا الإسناد فبان بذلك تفرد عبد الرزاق ، وهو ثقة إمام عن شيخه معمر ، فرد ذلك الإمام أحمد وتابعه يحيى الذهلى والدارقطنى على هذا الكلام ، فتأمل هؤلاء الذين اطلعوا مع تبحرهم على أصول كتب الأئمة وعد الأحاديث [١].

ثانياً : التعليل بالاختلاف

والاختلاف معناه " ما تفرد به قوم على شئ وقوم على شئ " [٢].

بمعنى أن يكون للشيخ الواحد تلاميذ وطلاب كُثر يروون عنه ، هؤلاء يسمون أصحابه يروون عنه الشئ الواحد فيختلفون عليه ، وتوضيح ذلك بمعرفة طبقات ومراتب تلاميذ الشيخ الواحد حسب حفظ كل تلميذ عن شيخه وقربه منه .

ونضرب لذلك مثالاً :

الإمام نافع مولى ابن عمر ، أوثق الناس رواية عن ابن عمر ، من أئمة التابعين بالمدينة ، إمام جبل ، له تلاميذ أى أصحاب يروون عنه وتتلمذوا على يديه ، ليسوا فى مرتبة واحدة ، بل هم مراتب .

فالطبقة الأولى : من أصحابه وتلاميذه هم :

* ملك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، أوثق الناس وأثبتهم فى شيخه نافع .
* وأيوب بن كيسان نافع ، أروى الناس عن نافع ، وأثبت الناس فيه .
* وعبيد الله بن عمر .
* وعمر بن نافع .

هؤلاء أقرب تلاميذ لشيخهم (نافع) لازموه وتتلمذوا على يديه ، فهم يعرفون جملة ما روى ، وعدد ما روى ، ويعرفون حركات وسكنات الشيخ ، فهم أعلم الناس به كلامهم مقدم على غيرهم وعلى رأسهم (مالك) .

الطبقة الثانية :

---

(١) شرح العلل صـ٣٢٣ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٦ / ٤٣١ .

* صالح بن كيسان . * وابن عون . * ويحيى بن سعيد . * وابن جريج .

فهؤلاء الأربعة أقل ملازمة للشيخ وأقل صحبة ، ومرتبتهم بعد الطبقة الأولى فى المترلة بالنسبة لشيخهم (نافع) .

الطبقة الثالثة : أى من تلاميذ وأصحاب (نافع) .

* أيوب بن موسى . * وإسماعيل بن أمية .

* وموسى بن عقبة . * وكثير بن فرقد .

هؤلاء الأربعة ثقات لكنهم أقل ممن سبقهم ملازمة للشيخ (نافع) وحملاً عنه .

الطبقة الرابعة :

* الليث بن سعد ، فقيه مصر ، ثقة حجة بلا نزاع .

* وجويرية بن أسماء . * وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة .

* ويونس بن يزيد .

هؤلاء فيهم الأثبات ، إلا أهم أقل رتبة ومترلة ممن قبلهم بالنسبة لشيخهم (نافع)

الطبقة الخامسة : وهم .

* محمد بن عجلان . * وابن أبي ذئب . * والضحاك بن عثمان .

* ومحمد بن عبد الرحمن (غَنَجْ) . * وحنظلة بن أبي سفيان .

هؤلاء بعدوا عن الشيخ أو قل حضورهم ولقاؤهم للشيخ مع كوهم ثقات .

الطبقة السادسة : وهم .

* سليمان بن موسى . * وبُرْد بن سِنَان . * وعبد العزيز بن أبي رَوَّاد.

الطبقة السابعة :

* عبد الرحمن بن عبد الله السراج . * وسلمة بن علقمة .

* والوليد بن أبي هشام . * وعبيد الله بن الأخنس .

الطبقة الثامنة :

* عمر بن محمد بن زيد . * وأسامة بن زيد .

* ومحمد بن إسحاق . * وهمام بن يحيى .

هؤلاء هم الثقات جميعاً لكنهم مراتب .

الطبقة التاسعة : وتبدأ هذه الطبقة بالضعفاء على رأسهم :

* عبد الكريم أبو أمية . * وليث بن أبي سليم .

* وحجاج بن أرطأه .

الطبقة العاشرة : وهم المتروك حديثهم منهم :

* إسحاق بن أبي فروة . * وعبد الله بن نافع .

* وعبد الله بن نافع . * وعمر بن قيس . * وعثمان البرى [١].

انظر حفظك الله هؤلاء جميعاً تلاميذ وأصحاب الشيخ واحد هو (نافع) قد يختلفوا على شيخهم فى رواية فترى من يُقدَّم كلامه من هؤلاء ، هل هو الأكثر ملازمة الأوثق حفظاً ، أم غيره الأقل ملازمة الذى يهم ويغلط فى حفظه . البداهة أن المقدم الأوثق والأحفظ والأكثر ملازمة .

أنت فى حياتك ترى أستاذاً يحاضر فى جامعة ما أو مسجد ما ، الحريصون على محاضراته ودروسه أقسام ، منهم الذى حضره له كل درس ولازمه فى كل محاضره ، وسجل له كل نفس ، ومنهم المشغول عن أستاذه الذى يحضر يوماً وينشغل يوماً مع تيقظه ، ومنهم من يحضر لكن ليس بمتيقظ ، ومن الطلاب من يسمع لمحاضرة فى العام مرة ، ومنهم من يسمع عنه ولا يعرفه ، فنرى الجيل الواحد يختلف حضوراً لشيخه ويختلف يقظة لدرسه ، لذا فإن المحدثين قسَّموا من حضر ومن تيقظ ومن حفظ ومن نسيَّ ومن لقى ومن لازم إلى طبقات بالنسبة للشيخ الواحد خاصة إذا كان هذا الشيخ ممن يدور عليهم الحديث ، وممن عرف بالعلم وأحيا السنة فى مصره .

ونعود إلى الاختلاف على الراوى ، هذا الراوى ليس كأى راوى ، إنما هو حافظ إمام ، يدور عليه الحديث ومصدر أساسى فى الإسناد ، يختلف عليه تلاميذه ، فما هى مظاهر هذا الاختلاف وصوره فى الإسناد .

---

(١) الطبقات للإمام النسائى ضمن ثلاث رسائل حديثية صـــ٥٣ إلى صـــ٧٧ ، تحقيق / مشهور حسن محمود سليمان ، وعبد الكريم الوريكات .

* اختلافهم فى الوصل والإرسال .

أى يروى جماعة من تلاميذه الحديث الواحد (موصولاً) مذكور فيه الصحابى بينما يرويه فريق آخر (مرسلاً) ليس فيه الصحابى .

* اختلافهم فى الوقف والرفع .

يختلف تلاميذ الشيخ الواحد فيروى فريق الحديث عنه (مرفوعاً) من كلام رسول الله ﷺ ويرويه فريق آخر (موقوفاً) من كلام الصحابى ، من منهم يقدم كلامه وروايته أظن أنه الأحفظ والأوثق والأكثر ملازمة وهم أصحاب الطبقات الأولى وما بعدها من الثقات .

* اختلافهم فى الاتصال والانقطاع .

* اختلافهم فى اسم الشيخ أو الصحابى .

* اختلافهم فى زيادة رجل فى الإسناد .

صور اختلافهم فى المتن

أى اختلاف التلاميذ عن الشيخ الواحد فى لفظ ومتن الحديث هكذا .

* اختلافهم فى الإطلاق والتقييد .

يرويه فريق (مطلقاً) وفريق آخر يرويه (مقيداً) من يقدم كلامه ، ومن تكون روايته (معّلة) .

* اختلافهم فى العموم والخصوص .

يرويه فريق على سبيل العموم ، وفريق آخر على سبيل الخصوص .

* اختلافهم فى الزيادة والنقص [1] وذلك فى المتن .

وبعد هذه الصور والمظاهر لابد أن تراعى أن ذلك كله يقع فى الحديث الواحد فيروى على أوجه مختلفة ومهمتنا تحديد موطن العلة ومكانها وكشفها وذلك بالرجوع إلى الترجيح بين الروايات وذلك بمعرفة أوثق التلاميذ وأكثرهم ملازمة فيقدم كلامه .

---

(1) نظرات جديدة فى علوم الحديث صـ ١٤٧ – ١٤٩ بتصرف .

وإليك مثال : حتى يتضح الأمر إليك ، ولكن انتبه حفظك الله هذا مثال لصورة واحدة من صور الاختلاف وهى الخطأ فى اسم الراوى والاختلاف فى نسبته ، وإليك المثال :

عَنْ الأَعْمَشِ ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ هِلالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ ، عَنْ جَرِيرِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " مَنْ حُرِمَ الرِّفْقَ حُرِمَ الْخَيْرَ " .

بدأت هذا الحديث بمداره وهو الإمام الأعمش ، فكل طرق الحديث تلتقى عنده وتكثر الطرق قبله ثم تتحد ضده . يعرف هذا الراوى بمدار الحديث .

روى تلاميذ الأعمش عنه هذا الحديث على وجهين واختلفوا عليه :

الوجه الأول : عَنْ الأَعْمَشِ ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ هِلالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ ، عَنْ جَرِيرِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الوجه الثانى : عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ تَمِيمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلالٍ الْعَبْسِيِّ عَنْ جَرِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أما الوجه الأول فأخرجه :

* ابن أبى حاتم فى العلل (٢ / ٢٧٤) رقم (٢٣٢٢) بسنده عن شعبة عن الأعمش به .

أما الوجه الثانى فأخرجه :

* مسلم فى صحيحه ، كتاب الأدب ، باب الرفق (٢٠٠٣/٤) رقم (٢٥٩٢) .

* وأبو داود فى سننه ، كتاب الأدب ، باب فى الرفق (١٠٢/٥) رقم (٤٩٠٩) .

* وأحمد فى المسند (٤ / ٣٦٦) رقم (١٩٧٧٢) .

* والطبرانى فى الكبير (٢ / ٣٤٦) رقم (٢٤٥٠) .

كلهم من طرق عن حفص بن غياث ووكيع وأبى معاوية وجرير وأبى عوانة عن شعبة عن الأعمش به .. [1]. أ هـ

---

(1) رسالة العالمية الدكتوراة (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) ٢ / ٣٥٩ للدكتور / محمد محمد جلال .

تنبيه هام :

الاختلاف نوعان :

الأول : غير قادح ولا يعل الحديث ، وله صور ثلاث :

١) أن تتكافأ الطرق قوة عن راوٍ ثقة ، يروى حديثاً ، فيقول فيه مرة (عن فلان) ومرة (عن رجل آخر) لا على سبيل الشك ، وإنما افترق الوجهان بافتراق طرق كل عن ذلك الثقة .

بمعنى : أن يروى صاحب المدار الرواية مرتين ، فيروى تلاميذه عنه كل رواية مرة كما روى لهم ، فيكون منشأ الطريقين منه لا منهم ، وتتكافأ كل فريق مع الآخر قوة وحفظاً ، فيحدث كل فريق بما سمع فيكون الحديث محفوظاً من الوجهين وكلاهما صحيح .

٢) أن يروى الحفاظ الأثبات عن ثقة حديثاً بإسناد معين وينفرد ثقة متقن عنهم ، فيرويه عن ذلك الثقة بإسناد آخر للحديث .

٣) أن يروى الحديث ثقتان يختلفان فى راوٍ فى الإسناد يسميه أحدهما ويبهمه الآخر .

الثانى : الاختلاف القادح الذى يسبب العلة .

وصوره كالتالى :

* أن يروى الحفاظ الأثبات عن ثقة حديثاً بإسناد معين وينفرد واحد دونهم فى الحفظ فيرويه عن ذلك الثقة بإسناد آخر للحديث .

* الاضطراب : وذلك بأن يختلف جماعة من الثقات ولا يقوم مع اختلافهم مُرجّح يصير إلى الحكم برواية على أخرى لاستواء الثقات درجة واحدة .

* أن يروى الثقتان حديثاً يتفقان فيه سنداً ومتناً إلا فى لفظة ، يرويها أحدهما على ضد ما يرويه الآخر [١].

---

(١) تحرير علوم الحديث للجديع ٢ / ٧١٢ – ٧١٩ باختصار .

ثالثاً : التعليل بالمخالفة

تدور المخالفة على المتن ولا علاقة لها بالإسناد ، فإذا أُعل المتن فى معناه الذى يخالف صريح القرآن ، وصحيح السنة ، والمحسوس والمعقول دل ذلك على المخالفة والعلة الواضحة فى المتن .

والمخالفة على أنواع ، أهمها :

أ) مخالفة الحديث لصريح القرآن المنزل من عند الله .

ومن أمثلته عند بعض العلماء : الحديث الذى أخرجه مسلم فى صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : " أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، فَقَالَ : خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الاثْنَيْنِ ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلاثَاءِ ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلام بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ " [1].

فهذا الحديث أعله جماعة من العلماء ، لأنه عارض الصريح من القرآن ، فإنه إذا استثنى اليوم السابع فى خلق آدم ، فإن الحديث دل على أن الأرض خلقت فى ستة أيام والله يقول فى كتابه فى سورة فصلت : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت / ٩،١٠].

أى فعدة مدة خلق الأرض بما فيها أربعة أيام لقوله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ﴾ [فصلت/ ١٢] ، فهذه ستة أيام لخلق السماوات والأرض كما قطع بذلك القرآن فى كثير من المواضع كقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق/٣٨].

ب) مخالفة الحديث الصحيح السنة المعروف .

---

(1) مسلم ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام ٢ /١٢٨٥ ، رقم ٢٧٨٩

ومثاله عرض الروايات المختلفة عن النبى ﷺ فى صفة صلاة الكسوف ، على السنن المحفوظة عنه أنه صلاها ركعتين فى كل ركعة ركوعان وسجودان ، كما صح من حديث جابر ، وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم .

وقد رويت فيها صفات غير ذلك عن طريق بعض الثقات لكنها لا تصح وتخالف المحفوظ من السنة الصحيحة المعروفة إذ المعروف أن النبى ﷺ صلى الكسوف فى حياته مرة واحدة ، فيمتنع تعدد الصفة لصلاة واحدة .

وتجرى عبارة على ألسنة المحدثين ومدونة فى كتبهم يقولون فى مثل هذا " والمحفوظ عندنا كذا " وينبه على علة الحديث .

جـ) مخالفة المحسوس .

والمقصود أن يأتى متن الحديث على خلاف المشاهد ، وهذا النوع من المخالفة غير مشهور فى أحاديث الثقات بل نادر جداً ، لكن شهرة بعض العلماء الذين فهموا بعض الأحاديث على أنها مخالفة للمحسوس المشاهد ، لكن رُدَّ عليهم اعتراضهم ، وبالتالى فقل هذا النوع جداً .

ومثال ما اعترضوا به وهو مردود حديث " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " قالوا : الواقع المشاهد أن بعض الأقوام أفلحوا كقصة بلقيس التى حكاها لنا القرآن الكريم .

لكن : رُدَّ عليهم بأن هذا الحديث ورد بسبب معين وهو ان رسول الله ﷺ بلغه أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى . ذكر الحديث .

فحديث بنت كسرى عام فى قوم أشبهوا فى الحال قوم كسرى فيما كتب الله عليهم من الهزيمة ، لذا يرد عليهم اعتراضهم على هذا الحديث ، وإنما هو من باب الطعن فى السنن ليس من باب العلل .

د) مخالفة الحديث للعقل [1].

---

(1) تحرير علوم الحديث للجديع ٢ / ٧٠٥ – ٧١٠ باختصار .

هذا النوع معدوم فى روايات الثقات ، ولا وجه لافتراض وجوده أصلاً فى الأحاديث ، وإنما دخلناه لأن بعض العلماء ردوا كل حديث لا يوافق عقولهم هم ، ونسوا أن الله يخلق ما يشاء ويختار ، وأنه يصير ما شاء كيف يشاء ، فاعترضوا وأعلوا حديث (ملك الموت) ، وحديث (ذبح الموت بين الجنة والنار) وأحاديث كثيرة ، لكن من فضله سبحانه أن روايات الثقات خلت مما يخالف العقل .

فهذه الأنواع عالجها العلماء الأجلاء فى كتب (مشكل الحديث) فلتراجع عندما يقع التعارض والاشتباه بين الأحاديث .

رابعاً : التعليل بالغلط

والغلط والوهم عند الراوى الثقة شئ طبيعى ، إذ لا يدَّعى أحد العصمة ويقع ذلك فى أحاديث الثقات ، وصوره كثيرة جداً ومن أهما :

أ) دخول حديث فى حديث .

ومثاله عند ابن المدينى فى العلل [1].

حديث أبي هريرة عن النبى ﷺ : " لا يحرِّمُ من الرضاعة المصَّة ولا المصَّتان ".

قلت : روى هذا الحديث على ثلاثة أوجه :

الأول : عن ابن إسحاق ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن أبى الحجاج ، عن أبى هريرة . (وهذا غلط) .

الثانى : عن يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير ، عن النبى ﷺ (وهو الصواب).

الثالث : ورواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن الحجاج بن أبى الحجاج أنه سأل النبى ﷺ (وهو صواب أيضاً).

قلت : قال ابن المدينى غلط ابن إسحاق فى هذا الحديث أ هـ ، ويحيى بن سعيد إمام الشأن رواه مخالفاً لرواية ابن إسحاق .

---

(١) العلل لابن المدينى ، رقم (١٢٦) .

والصواب أن لفظ حديث أبي هريرة هو : عن هشام بن عروة عن الحجاج ابن أبي الحجاج عن أبي هريرة : " الرضاع ما فتق الأمعاء"، فبان غلط ابن إسحاق على شيخه هشام بن عروة كشفه تلاميذ هشام منهم " يحيى بن سعيد " وهو من أقران ابن إسحاق .

ب) التصحيف فى الأسانيد والمتون .

يعتبر التصحيف علة سواء كان فى الإسناد أو فى المتن . تقدح فى الحديث والتصحيف هو التغيير أو التبديل الذى يقع فى أسماء الرواة .

ووقوع التصحيف فى الإسناد أكثر من وقوعه فى المتن ، وذلك لأن الأسماء لا يدخلها القياس .

لذا فإن التصحيف أقسام منها :

١) تصحيف الإسناد . ٢) تصحيف المتن .

وتصحيف المتن هو التغيير والتحويل الذى يقع فى ألفاظ الأحاديث النبوية .

٣) تصحيف البصر .

وهو التغيير أو التبديل الذى يقع للراوى إذا حفظ من الكتاب أو حدث منه ، فيحصل له اشتباه بين بعض الحروف لتقارب رسمها ، فيروى الكلمة أو يحدث بها على غير وجهها .

٤) تصحيف السمع .

قال الحافظ العراقى : (فأما تصحيف السمع هو أن يكون الاسم ، واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف مختلفة شكلاً ونطقاً ، فيشتبه ذلك على السمع كأن يكون الحديث (لعاصم الأحول) فيجعله بعضهم عن " واصل الأحدب ") [1].

وأذكر مثالاً واحداً لتصحيف المتن والإسناد :

---

[1] التصحيف وأثره فى الحديث والفقه وجهود المحدثين فى مكافحته ، إعداد / اسطيرى جمال صـ٤٥ : ٤٩ بإيجاز .

ما رواه الإمام مسلم فى كتابه التمييز قال : " حدثنا زهير بن حرب ، ثنا إسحاق بن عيسى ، ثنا ابن لهيعة قال : كتب إليّ موسى بن عقبة يقول : حدثنى بسر بن سعيد ، عن زيد بن ثابت : أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد . قلت لابن لهيعة : مسجد بيته ؟ قال : مسجد الرسول ﷺ " .

قال مسلم : " وهذه رواية فاسدة من كل جهة فى المتن والإسناد وابن لهيعة المصحف فى متنه المغفل فى إسناده ، وإنما الحديث : " احتجر فى المسجد بخوصة أو حصير يصلى فيها "[1]. ومعنى احتجر فى المسجد : أى اتخذ حجرة .

جـ) القلب .

ومعناه : " هو الذى حُوّل وصُرِف عن وجهه " .

والقلب يغير الحديث سنداً ومتناً ويحوله تحويلاً تاماً عن مراده ، وهو من فُحش الغلط والوهم الذى يقع للراوى فيعلل حديثه .

ومثاله : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: " سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّه .... " الحديث وساق من أنواع السبعة . " وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ"[2].

قال ابن حجر : قال القاضى عياض : هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم ، " وهو مقلوب " ، لأن السنة المعهودة في إعطاء الصدقة إعطاؤها باليمين[3].

هذه بعض صور الغلط والوهم التى قد تعرض للراوى مع ما سبق فى الاختلاف من وصل فى الموقوف أو إرسال فى المرفوع .

([1]) التمييز ، للإمام مسلم صـ١٨٧ .

([2]) أخرجه مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة ١ / ٤٥٧ رقم (١٠٣١) .

([3]) التصحيف وأثره صـ٣٨١ .

خامساً : التعليل بالزيادة

وهو أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة الثقاة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة) [1].

وزيادة الثقات اختلف فى قبولها وردها العلماء ، ومن أحسن ما حرر فى هذه المسألة ما قاله الزيلعى :(من الناس من يقبل الزيادة من الثقة مطلقاً ، ومنهم من لا يقبلها ، والصحيح التفصيل ، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً ، والذي لم يذكرها مثله ، أو دونه في الثقة ، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها ، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكمها الذى يخصها ، ففي موضع يجزم بصحتها ، وفي موضع يجزم بخطئها، وفي موضع يغلب على الظن خطؤها، وفي موطن يتوقف فى الزيادة) [2].

قلت : ما أروع كلام الزيلعى فى هذه المسألة ، ويتبين لنا أن الثقات أنواع والزيادة أنواع ، فما هى أنواع الزيادة التى تُعَلُّ الرواية ؟

أنواع الزيادة منها ما يكون فى المتن ، ومنها ما يكون فى الإسناد :

* أما الزيادة التى تُعل المتن فهى ما يقع فى ألفاظ متن الحديث الواحد المتحد فى أصله ، من زيادة ، مفردة ، أو مفردات ، أو جملة ، أو قطعة ، أو قصة ، أو ما يزيد حتى يبلغ أنه يكون بمنزلة حديث آخر ، وتقع هذه الزيادة من صدوق ، أو ممن فى حفظه لين ، فهى تعل المتن ويكون معلولاً بهذه الزيادة ، لأنها زيادة واهم مخطئ .

أما إن حدثت هذه الزيادة من إمام حافظ متقن فلا تعل المتن ولا تؤثر فيه .

ويدخل تحت هذا النوع أى زيادة مدرجة فى المتن جاءت من وهم الثقة أو الصدوق ، كأن يزيد لفظة أو مدرجة أو يدخل حديث فى حديث وهو لا يعلم .

* أما الزيادة فى الإسناد فعلى صور .

وهى تُعِلُّ الحديث والرواية منها :

---

(1) شرح العلل للترمذى ١ / ٤٢٥ ومستفاد من تحرير علوم الحديث للجديع ٢ / ٦٦٩ .

(2) نصب الراية للزيلعى ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ ، وينظر تعليق د / حمزة المليبارى فى نظرات جديدة صـ ١٥٠ .

١) زيادة الثقة راوٍ خلال الإسناد فى موضع عنعنه لم يأت ذكره فى رواية أخرى للحديث . فهى تكشف انقطاعاً فى الإسناد الناقص وتُعلّهُ .

٢) وصل المرسل : فيرويه الثقات على الإرسال ، أما الثقة الآخر فيرويه بزيادة الوصل ، ويوجد من هو أوثق منه وأعلم ورواه على الإرسال .

٣) رفع الموقوف : أى يرويه الثقات على الوقف ويرويه الثقة بزيادة وهى الرفع ، ويوجد من أتقن منه وأحفظ ورواه مع الجماعة على الوقف .

وأذكر مثالاً للصورة رقم (٣) وهى رفع الموقوف .

المثال : حديثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو بن العاص : " لاَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لاَ تَشْكُرُ لِزَوْجِهَا وَهِيَ لاَ تَسْتَغْنِي عَنْهُ "[١] .

قلت : هذا الحديث رواه قتادة عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص .

واختلف عليه على وجهين (أى على قتادة) :

الأول : عنه (أى عن قتادة) عن ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو (موقوفاً) أى قول ابن عمرو ولم يرفعه إلى رسول الله ﷺ .

الثاني : عنه (أى عن قتادة) عن ابن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ (الزيادة) مرفوعاً .

والزيادة هنا (الرفع وهى قوله عن النبى ﷺ) .

وخلاصة الزيادة التى تعل الحديث سنداً أو متناً هى :

التى تأتى من راوٍ لا يعتمد على حفظه كأن يكون صدوقاً أو فى حفظه لين ، أما الزيادة التى تأتى من حافظ متقن ضابط ويعتمد على حفظه فهى زيادة مقبولة لا تعل الحديث .

فإذا وهم الثقة أو أدخل حديثاً فى حديث ، كأن يسوق إسناداً ثم يدخل عليه متناً مروياً بإسناد آخر ، فهذه علة وزيادة تحسب عليه أو يقع الحديث للراوى الثقة بإسنادين أو

---

(١) العقيلى فى الضعفاء الكبير ٢ / ٢٠ .

أكثر ربما اختلفت وصلاً وإرسالاً أو تفاوتت فى المتن زيادة ونقصاً ، فيحمل رواية بعضهم على بعض ، ولا يبين حديث هذا من حديث هذا ، ومن هذا الفعل وهذه الزيادات التى لا تعرف تُعَلُّ الرواية [١].

سادساً : التعليل بالتدليس

وهو النوع الأخير الذى يسبب تعليل الرواية .

ليس المراد هنا عنعنة المدلس التى تزول بتصريح التحديث فى مكان وإسناد آخر ، لكن الأمر هنا أعمق ، فتلك علة ظاهرة .

أما التدليس الذى يُعِلُّ الحديث فعلى أوجه كثيرة منها :

١) أن يكون المدلس لم يسمع أصلاً من شيخه في السند .

٢) أن يُسئل الراوي المدلس عن سماعه فيجيب بذكر الواسطة .

٣) أن يُروي الحديث نفسه عنه من وجه آخر بالتصريح بواسطة بين الراوي المدلس وشيخه .

٤) أن يصرح أحد الأئمة بأن الحديث لم يسمعه المدلس ممن فوقه .

٥) أن ينص الإمام على أحاديث معينة بأنها مسموعة للمدلس .

٦) أن يكون الحديث الذي رواه المدلس معروفاً من رواية أحد الضعفاء[٢].

وأكتفى بمثال واحد ، هو :

" روى بقية بن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " إن الله عز وجل يحب الملحين في الدعاء ".

---

(١) للبحث زيادة الثقة فى كتب المصطلح واسع جداً استبلت منه ما يخص العلة تراجع مباحثه فى : ١) الكفاية صـ٤٦٤ . ٢) شرح العلل صـ٢٤٤ . ٣) النكت ٢ / ٦٠٥ . ٤) توضيح الأفكار ١ / ٣٣٩ .

(٢) منهج المتقدمين فى التدليس ، ناصر بن حمد الفهد صـ١٧٦ .

هذا الإسناد لأول وهلة فيه بقية مدلس قد عنعن ، فإذا زالت العنعنة بالتصريح بالسماع قلنا زالت علة الحديث وانتهى الأمر ، لكن الأمر أكبر من ذلك .

ونترك المجال للكبار يتكلمون فى مثل هذا الأمر ، فمن الكبار الإمام البيهقى ، وأبو حاتم الرازى ، والعقيلى [1]. فقد أعلوا هذا الحديث فى نقاط :

* تفرد بهـــذا الإسناد عن بقية راوٍ دون الجماعة عن بقية وخالف الجماعة هو (كثير بن عبيد) .

* أسقط بقية راوٍ ضعيف بينه وبين الأوزاعى هو (يوسف بن السَّفْر) كاتب الأوزاعى وهو متهم بالكذب ، وهذا تدليس خبيث سوَّى بقية الإسناد وصرح بالتحديث فى طريق آخر ، لكن فطن الأئمة إلى إسقاطه (يوسف بن السفر) ، فصرحوا بأنه دلسه عن ضعيف عن ثقة .

* رأينا أن هذه العلة لا يفطن إليها الذى يدرس الحديث بلا روية وعلم ، فإن الدارس السطحى العادى يقول دلس بقية ثم صرح بالتحديث فى طريق آخر لكن الأمر أصعب وأعمق[2] .

١٤ ــ تقسيم أجناس العلل عند الحاكم

قسم الحافظ الحاكم أجناس علل الحديث إلى عشرة أقسام ، وذكر لكل قسم منها مثالاً يوضحه .

قال الحافظ السيوطي : وقد قسم الحاكم في " علوم الحديث " أجناس المعلل إلى عشرة ، ونحن نلخصها هنا بأمثلتها :

☜ أحدها : أن يكون السند ظاهره الصحة ، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه : كحديث : موسى بن عقبة ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي

([1]) ينظر البيهقى فى الشعب ، رقم (١١٠٨) ، والعقيلى فى الضعفاء الكبير ٤/ ٤٥٢ ، وعلل الحديث لابن أبي حاتم ٢ / ١٩٩ .

([2])علل الحديث للدكتور / محمد محمد جلال ص ٢٦ بتصرف .

ﷺ قال : " من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه ، فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبحمدك ، لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ، غفر له ماكان في مجلسه ذلك " .

فروى أن مسلماً جاء إلى البخاري وسأله عنه ، فقال : هذا حديث مليح ، إلا أنه معلول ، حدثنا به موسى بن إسماعيل ، حدثنا وهيب ، حدثنا سهيل ، عن عون بن عبد الله قوله – أي من قول ابن عون وليس بمرفوع – .

وهذا أولى ، لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل .

☜ الثاني : أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة :

كحديث قبيصة بن عقبة ، عن سفيان ، عن خالد الحذاء ، وعاصم عن أبي قلابة ، عن أنس مرفوعاً : " أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ... " الحديث .

قال : فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح ، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً .

☜ الثالث : أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته ، كرواية المدنيين عن الكوفيين :

كحديث موسى بن عقبة ، عـــن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه مرفوعاً : " إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة " . قال الحاكم : هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي ، إلاّ ظن انه من شروط الصحيح ، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا .

وإنما الحديث محفوظ من رواية أبي بردة عن الأغر المزني .

☜ الرابع : أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته ، بل ولا يكون معروفاً من جهته :

كحديث زهير بن محمد ، عن عثمان بن سليمان ، عن أبيه، " أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب الطور " .

قال الحاكم : أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول ، أبو عثمان لم يسمع من النبي ﷺ ، ولا رآه ، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان .

☜ الخامس : أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دَلّ عليه طريق أخرى محفوظة :

كحديث يونس ، عن ابن شهاب ، عن علي بن الحسين ، عن رجل من الأنصار ، " أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار ... " الحديث.

قال الحاكم : وعلته أن يونس مع جلالته قصر به ، وإنما هو عن ابن عباس، حدثني رجال ، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري .

☜ السادس : أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد :

كحديث علي بن الحسين بن واقد ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب ، قال : قلت يا رسول الله : مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا .

قال الحاكم : وعلته ما أسند عن علي بن خشرم ، حدثنا علي بن الحسين بن واقد ، بلغني أن عمر ، فذكره .

☜ السابع : الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله :

كحديث الزهري ، عن سفيان الثوري ، عن حجاج بن فرافصة ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : " المؤمن غر كريم ، والفاجر خب لئيم " .

قال الحاكم : وعلته ما أسند عن محمد بن كثير ، حدثنا سفيان ، عن حجاج، عن رجل ، عن أبي سلمة ، فذكره .

☜ الثامن : أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه :

كحديث يحيى بن أبي كثير ، عن أنس : " أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت، قال :

أفطر عندكم الصائمون ... " الحديث .

قال الحاكم : فيحيى رأى أنساً ، وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه هذا الحديث ، ثم أسند عن يحيى قال : حدثت عن أنس ، فذكره .

☜ التاسع : أن تكون طريقه معروفة ، يروى أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق ، فيقع من رواه من تلك الطريق – بناء على الجادة – في الوهم :

كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي ، عن عبد العزيز بن الماجشون ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر : " أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم ... الحديث .

قال الحاكم : أخذ فيه المنذر طريق الجادة ، وإنما هو من حديث عبد العزيز، حدثنا عبد الله بن الفضل ، عن الأعرج ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي .

☜ العاشر : أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه ، وموقوفاً من وجه :

كحديث أبي فروة يزيد بن محمد ، حدثنا أبي ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر مرفوعاً : " من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء " .

قال الحاكم : وعلته ما أسند وكيع ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، قال : سئل جابر ، فذكره .

قال الحاكم بعد أن ذكر هذه الأقسام العشرة من الحديث المعلل . وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديث كثيرة يهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم [١] .

١٥ ـــ أهم الكتب المصنفة في علل الحديث [٢]

اعتنى العلماء عناية خاصة بالحديث المعلل ، فصنف فيه جهابذة الحديث مصنفات كثيرة ، من أهمها :

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٥٨ : ٢٦١ ، معرفة علوم الحديث ص١١٣ : ١١٩ .

(٢) راجع الرسالة المستطرقة ص١٤٧ .

١- العلل ومعرفة الرجال للإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) .

قال عنه الحافظ ابن كثير : ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجلّه وأفحله كتاب " العلل " لعلي بن المديني ، شيخ البخاري ، وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص [١] .

٢- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

٣- العلل لإمام المحدثين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) .

٤- العلل للإمام مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) .

٥- علل الترمذي الكبير للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) .

٦- العلل الصغير للحافظ الترمذي أيضاً.

٧- العلل لأبي بكر أحمد بن محمد ، المعروف بالخلال (ت ٣١١هـ) .

٨- علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) .

٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) .

قال عنه الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر كتاب العلل لابن المديني ولابن أبي حاتم وللخلال : وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه ذلك ، وهو من أجلّ الكتب ، بل أجلّ ما رأيناه وضع في هذا الفن ، لم يسبق إلى مثله ، وقد أعجز من يريد أن يأتيَ بعده ، فرحمه الله وأكرم مثواه .

ولكن يعوزه شيء لابد منه ، وهو: أن يرتب على الأبواب ، ليقرب تناوله للطلاب ، أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف المعجم ، ليسهل الأخذ منه ، فإنه مبدد جدًا ، لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة [٢] .

١٠- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المعروف بابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) .

---

(١) الباعث الحثيث ص ٥٤ .

(٢) الباعث الحثيث ص٥٤ .

١١- الزهر المطلول في الخبر المعلول للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) .

قال الحافظ البلقيني : وأجلّ كتاب في العلل : كتاب الحافظ ابن المديني ، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم ، وكتاب العلل للخلال ، وأجمعها : كتاب الحافظ الدراقطني [١] .

ويلاحظ أن بعض هذه المصنفات غير مرتبة كالعلل لابن المديني ، والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ، وغيرهما .

وبعض هذه المصنفات مرتبة، منها : ما رتب على المسانيد ، كعلل الدراقطني.

ومنها ما هو مرتب على الأبواب ، كعلل ابن أبي حاتم ، والعلل المتناهية لابن الجوزي ، والعلل للخلال ، والعلل للترمذي أوله مرتب وآخره غير مرتب .

ونجد كلاماً عن العلل مفرقاً في كتب كثيرة ، من أهمها : نصب الراية للزيلعي ، والتلخيص الجبير لابن حجر العسقلاني .

قال الحافظ العراقي في ألفيته " التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المعلل

وسم ما بعلة مشمول ... معللاً ، ولا تقل معلول
وهي عبارة عن أسباب طرت ... فيها غموض وخفاء أثرت
تدرك بالخلاف والتفرد ... مع قرائن تضم يهتدي
جهبذها إلى اطلاعه على ... تصويب إرسال لما قد وصلا
أو وقف ما يرفع ، أو متن دخل ... في غيره ، أو وهم واهم حصل
ظن فأمضى ، أو وقف فأحجما ... مع كونه ظاهره أن سلِما
وهي تجيء غالباً في السند ... تقدح في المتن بقطع مسند
أو وقف مرفوع ، وقد لا تقدح ... : كـ " البيعان بالخيار " صرحوا
بوهم يعلى بن عبيد أبدلا ... عمراً بعبد الله حين نقلا
وعلة المتن كنفي البسملة ... إذ ظن راوٍ نفيها فنقله
وصح أن أنساً يقول : لا ... أحفظ شيئاً فيه حين سُئِلا
وكثر التعليل بالإرسال ... للوصل إن يقوَ على اتصال
وقد يعلون بكل قدح ... فسق وغفلةٍ ونوع جرح
ومنهم من يطلق اسم العلة ... لغير قادح كوصل ثقة
يقول : معلول صحيح كالذي ... يقول : صح مع شذوذ احتذي
والنسخ سمى الترمذي علة ... فإن يرد في عمل فاجنح له [٢].

---

(١) محاسن الاصطلاح ص ٢٠٣ .

(٢) ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة صـ١١١ ، ١١٢ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الكرام البررة الطيبين ، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين .

وبعد ؛

فهذا البحث صنفته في بيان معرفة الحديث المعلل ، وفي مباحثه ، ولا أدعي أنني أول من صنف في هذا الموضوع ، بل سبقني إليه الكثير والكثير من العلماء الأجلاء الأفاضل ، وما أنا إلا عالة على هؤلاء .

ومن خلال بحثي هذا ظهر لي أن الله تعالى حفظ السنة كما حفظ القرآن الكريم ، فالله تعالى تكفل بحفظ القرآن والسنة فقال في كتابه الكريم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [1] .

والمراد بالذكر كما ذكره الكثير من العلماء : القرآن الكريم والسنة المطهرة .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [2] .

فالمراد بالذكر في هذه الآية هو السنة .

ومن مظاهر حفظ الله لسنة نبيه ﷺ أن قيض لها من يسلك أصح الطرق لجمعها ، وقيض لها من يضع القواعد التي يستطيع بها المرء أن يميز الصحيح من السقيم، وأن يميز ما جاءنا عن النبي ﷺ وما جاءنا عن غيره من الكذابين والوضاعين، وقيض لها أيضاً من يستطيع أن يميز الصحيح من الضعيف .

وبعد هذا الجهد المبارك ، أسأل الله تعالى بمنّه وكرمه وفضله أن أكون قد وفقت في

---

(1) سورة الحجر الآية : ٩ .

(2) سورة النحل الآية : ٤٤ .

هذا العمل الجليل ، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن ينفع به طلاب العلم ومن يشتغل بعلم الحديث الشريف ، وأن يرحم به والديّ ، وأن يجعلني تحت لواء نبيه ﷺ .

وأخيرًا : لا أدعي الكمال ولا العصمة ، ولا أدعي أنني لم أخطئ ، ولكني – يعلم الله تعالى – أنني قد بذلت قصارى جهدي ، فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني بشر ، والكمال لله وحده ، والعصمة لكتابه ولسنة نبيه ﷺ .

ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

والحمد لله رب العالمين

كتبه

حسن أحمد حسن واكد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد
بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

أهم المراجع

١- القرآن الكريم كتاب الله الحكيم العليم .

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث

للحافظ أبي يعلي الخليلي القزويني (ت٤٤٦هـ) تحقيق د/ محمد سعيد ، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م .

٣- ألفية العراقي المسماه التبصرة والتذكرة في علوم الحديث .

للحافظ زين الدين العراقي ، تحقيق د / عبد الكريم بن عبد الله الخضير ، ط / مكتبة المنهاج ١٤٢٨هـ .

٤- بلوغ المرام من أدلة الأحكام

للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ط. مطبعة الحلبي ١٣١٥هـ .

٥- تحرير علوم الحديث

تأليف / عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الريان ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، الطبعة الثانية .

٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النوواي

للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط. دار التراث بالقاهرة ، الثانية ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

٧- التصحيف وأثره فى الحديث والفقه وجهود المحدثين فى مكافحته

إعداد / اسطيرى جمال ، ط / الثانية ، دار طيبة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٨- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح

للحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦هـ) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، نشر مكتبة ابن تيمية ، الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

٩- تيسير مصطلح الحديث

للدكتور محمود الطحان ، مكتبة المعارف بالرياض ودار إحياء التراث ١٤٠١هـ- ١٩٨١م .

١٠- جامع بيان العلم وفضله

للحافظ أبي عمر بن عبد البر الأندلسي (ت٤٦٣هـ) ط. مؤسسة الرسالة .

١١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل

للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كليكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م .

١٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

للحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .

١٣- حاشية لقط الدرر على شرح متن نخبة الفكر لابن حجر

للشيخ حسين خاطر العدوي ، ط. دار النور بالقاهرة .

١٤- دراسات في علوم الحديث

للدكتور/ العجمي الدمنهوري خليفة ، ط. وزارة الأوقاف بمصر .

١٥- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة

للإمام محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) دار البشائر الإسلامية الخامسة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .

١٦- سنن ابن ماجة

للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المعروف بابن ماجة (ت٢٧٥هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط. دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى حلبي.

١٧- سنن أبي داود

للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) مطبعة دار الحديث بالقاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

١٨- سنن الترمذي

للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ) مطبعة دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م .

١٩- سنن الدراقطني

عالم الكتب ، بيروت ، نشر مكتبة المتنبي بالقاهرة .

٢٠- سنن النسائي

للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) ، مطبعة دار الحديث بالقاهرة ، نشر دار الريان ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢١- السنن الكبرى

للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ط. دار المعرفة ، بيروت.

٢٢- السنن الكبرى

للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق عبد الغفار سليمان ، وسيد كسروي ، ط. دار الكتب العلمية ببروت ، الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م .

٢٣- شذرات من علوم السنة

للدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، مطبعة الحلبي .

٢٤- شرح ألفية السيوطى فى علم الحديث المسمى بإسعاف ذو الوتر بشرح نظم الدرر فى علم الأثر

شرح العلامة / أحمد شاكر ، ومحمد بن الشيخ على بن آدم الأثيوى ، ط / دار الآثار ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

٢٥- شرح علل الترمذي

للحافظ ابن رجب الحنبلي ، تحقيق نور الدين عتر ، طبع دمشق .

٢٦- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ط. مكتبة الغزالي، دمشق .

٢٧- شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلى

تحقيق د / همام عبد الرحمن ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م ، ط / ثالثة .

٢٨- الصحاح

للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور، ط. مطبعة دار العلم للملايين بيروت ، الأولى ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م .

٢٩- صحيح البخاري

للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ط. عيسى الحلبي ودار الريان .

٣٠- صحيح مسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. عيسى الحلبي .

٣١- صحيح مسلم بشرح النووي

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) ط. دار الريان للتراث.

٣٢- ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني

لمحمد بن عبد الحي اللكنوي ، طبعة هندية ١٣٠٤هـ .

٣٣- العلل

للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ) بآخر سننه، ط. دار الفكر .

٣٤- علل الحديث

٣٥- للإمام أبي محمد عبد الرحمن الرازي (ت٣٢٧هـ) ط. دار المعرفة ودار السلام، حلب .

٣٦- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية

للإمام الدارقطنى ، تحقيق د / محفوظ الرحمن زين الله السلفى ، ومحمد بن صالح الدباسى ، ط / دار طيبة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ودار ابن الجوزى ١٤٢٧هـ .

٣٧- العلل

لابن أبي حاتم الرازى ، ط /دار المعرفة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٣٨- العلل ومعرفة الرجال عن أبي زكريا يحيى بن معين

تصنيف أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق / أبو عبد الله الجزائرى ، ط / دار ابن حزم ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ط / أولى

٣٩- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)

للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تحقيق نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٤٠- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث

للحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) تحقيق محمود ربيع ، ط. عالم الكتب ، الثانية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م !

٤١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث

للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) تحقيق الشيخ علي حسين علي ، نشر دار الإمام الطبري ، الثانية ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م .

٤٢- كشاف اصطلاحات الفنون

للتهانوي ، مطبعة صادر ، بيروت .

٤٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

لمصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م .

٤٤- لسان العرب

لجمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ) تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب ، وهاشم الشاذلي ، دار المعارف .

٤٥- محاسن الاصطلاح

لشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني (ت٨٠٥هـ) تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن ، ط. دار الكتب ١٩٧٤م .

٤٦- معجم مقاييس اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

٤٧- المعجم الكبير
للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مطبعة الزهراء ، الأولى ١٩٩٦م .

٤٨- المعجم الوسيط
طبع مجمع اللغة العربية .

٤٩- معرفة علوم الحديث
للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تعليق الدكتور السيد معظم حسين، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٥٠- المغرب في ترتيب المعرب
للمطرزي ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٥١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث
للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرورزي المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تحقيق سعد كريم الدرعمي ، ط. دار ابن خلدون بالأسكندرية ، مصر .

٥٢- منهج النقد في علوم الحديث
للدكتور / نور الدين عتر ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، الثالثة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م .

٥٣- نزهة النظر شرح نخبة الفكر
للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) مطبوع باسم " النكت على نزهة النظر" تحقيق علي بن حسن الأثري ، ط. دار ابن الجوزي ، الثالثة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م .

٥٤- النكت على كتاب ابن الصلاح

للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق د/ ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع ، الرابعة ١٤١٧هـ.

تمت المراجع بحمد الله تعالى ؛